الأطر النظرية وتفسير تطور مجموعة البريكس

د. غزلان محمود عبد العزيز محمد

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة ٦ أكتوبر

Ghzlan_eco@o6u.edu.eg

المجلــة العلميــة لكليـــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثمانون – مارس ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمد، غزلان محمود عبد العزيز (٢٠٢٤). الأطر النظرية وتفسير تطور مجموعة البريكس، ***المجلة العلمية لكلية التجارة***، جامعة أسيوط، العدد ٨٠، ٢١٣-٢٤٦.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

الأطر النظرية وتفسير تطور مجموعة البريكس

د. غزلان محمود عبد العزيز محمد

المستخلص العربي:

مع مطلع القرن الحالي، ظهر تجمع البريكس كأحد الاقتصاديات الهمة في النسق الدولي القائم على هيمنة القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ميلاد هذا التجمع؛ تعددت الكتابات السياسية، والاقتصادية التي حاولت تفسير مدى قدرة هذا التجمع على منافسة القوى الغربية للصعود أعلى قمة هرم الهيمنة، والسيطرة العالمية من ناحية، ودور هذا التجمع، وتأثيره السياسي، والاستراتيجي؛ في مواجهة التحديات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية؛ في عالم اليوم من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق، تهتم هذه الدراسة بالبحث في مجموعة البريكس BRICS من خلال الاستناد والرجوع إلى تفسيرات عدد من نظريات العلاقات الدولية لهذه المجموعة؛ على وجه الخصوص، نظرية انتقال القوة Power Transition Theory ونظرية التعايش السلمي، ونظرية "الإقليمية العالمية"، ونظريات الحالة؛ فكل نظرية من هذه النظريات تقترح تفسيرات متباينة بشأن مجموعة البريكس، بالإضافة إلى رؤيتها الخاصة لدور هذه المجموعة في السياسات، والاقتصاديات العالمية؛ حيث تفترض هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود تناقضات بين هذه النظريات، فإن -هذه النظريات- لديها من التفسيرات التي عند استخدامها معًا؛ يمكن أن تكون مفيدة في دراسة، وتفسير مجموعة البريكس.

الكلمات المفتاحية: بريكس، نظريات العلاقات الدولية، نظرية انتقال القوة، نظرية الحالة، نظرية التعايش السلمي.

BRICS From Theoretical Perspectives: A Study in the International Relations Theories

Dr. Ghzlan Mahmoud Abdel Aziz

Ghzlan_eco@o6u.edu.eg

Abstract

With the beginning of the current century, the BRICS group emerged as one of the important economies in the international system based on the hegemony of Western powers led by the United States of America. With the birth of this group, there were many political and economic writings that tried to explain the extent of this grouping's ability to compete with Western powers to be at the top of the pyramid of global domination and control -on the one hand-, and the role of this grouping and its political and strategic influence in facing the economic, political and security challenges in today's world -on the other hand-.

From this point of view, this study is concerned with researching the BRICS group by drawing on and referring to the interpretations of a number of international relations theories of this group. In particular, the Power Transition Theory, the Theory of Peaceful Coexistence, the Theory of "Global Territoriality" and Status Theories. Each of these theories proposes different explanations of the BRICS group, in addition to its own vision of the role of this group in global politics and economics. Where this study assumes that although there are contradictions between these theories, they have explanations that when used together can be useful in the study and interpretation of the BRICS group.

Keywords: BRICS, International Relations Theories, Power Transition Theories, Peaceful coexistence, Status Theories.

مقدمة:

منذ تأسيس مجموعة "البريك" BRIC (البرازيل- روسيا- الهند- والصين) في سبتمبر ٢٠٠٦، وظهورها إلى النور من خلال انعقاد أول اجتماع على مستوى القمة لها في ٢٠٠٩، وبانضمام جنوب أفريقيا لها في ٢٠١١، ليصبح اسمها "مجموعة البريكس"، وقد ظهرت في الأفق ككيان يضم الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، وباتت المجموعة بمنزلة تحالف دبلوماسي وممول تزداد أهميته للتنمية في دول عدة، كما أنه ظهر كمحاولة للخروج من السيطرة الغربية على المستوى الاقتصادي. فمع اختلاف دول مجموعة البريكس من حيث اختلاف الانتماء الجغرافي، والتباين الاقتصادي، ومستوياتها الانتاجية، والتباين العرقي، والديني، واللغوي، إلا أنها نجحت في ايجاد صيغة للاتفاق فيما بينها، وإيجاد نفوذٍ جيوستراتيجي عالمي. وفي هذا الإطار، يمكن الملاحظة بسهولة السعي الجاد والطموح لدول هذه المجموعة من أجل صياغة نظام دولي جديد في اطار مايشهده العالم من تغيرات جذرية مهمة.

فإن الدول المنضوية ـ حالياً ـ تحت لواء المجموعة: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، إنما تقدم نفسها كبديل للكيانات المالية، والسياسية الدولية القائمة، فتحاول دول المجموعة تقديم نفسها كممثل لدول الجنوب، وعلى أنها "النموذج البديل عن مجموعة السبع"، وعلى الرغم من أن الأصوات المنتقدة للمجموعة رآت أن تنوعها الكبير إنما يحول دول اصطفافها تحت لواء واحد، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأن مجموعة "البريك" ليست سوى "حيلة تسويقية" من قبل بنك "جولدمان ساكس"، غير أن مابدا على أنه حيلة تسويقية لجذب الاستثمارات، تحول الآن إلى ما يشبه منصة دولية للتعاون الحكومي على غرار مجموعة السبع.

ومن هذا المنطلق، حظيت مجموعة البريكس باهتمام كبير من قبل قطاع عريض من الباحثين، والدارسين في مختلف حقول العلوم على الرغم من حداثة تاريخ هذه المجموعة. وعليه، تحاول هذه الدراسة من خلال الاستناد لمقولات وافتراضات عدد من نظريات العلاقات الدولية؛ الوقوف على ماهية هذه المجموعة من خلال تفسير نظريات العلاقات الدولية -التي تناولتها الدراسة- لهذه المجموعة.

إشكالية الدراسة:

هذه الدراسة إنما ترى أن فهم مجموعة البريكس لا يتطلب فقط التحليل التطبيقي لها، إنما يتطلب الفهم النظري أيضاً؛ حيث يساعد التفكير النظري على تجنب قيود التفسير التجريبي البحت لطبيعة، وآليات، ووجهات نظر تطور دول البريكس. وعليه، فإن هذه الدراسة تهتم بتفسيرات عدد من نظريات العلاقات الدولية حول صعود مجموعة البريكس، ووضعها في النظام الدولي في مواجهة القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة. وكيف تنظر هذه النظريات من خلال مقولاتها وافتراضاتها إلى هذا التجمع، ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية: هل دول البريكس مجرد مؤسسة أخرى للتعاون بين الدول تتناسب مع هيكل النظام الدولي القائم، أم أنها طريقة مختلفة جذريًا للعلاقات الدولية يمكنها تغيير السياسة العالمية الحالية بشكل جدي؟ ماهي دوافع دول البريكس؟ هل يمكن أن تصبح مجموعة البريكس بديلاً عن هيمنة القوى الغربية التي تمَّ إضفاء الطابع الرسمي عليها في النظام الحالي للمؤسسات والأنظمة الدولية؟ هل ستوفر هذه المؤسسة ظروفًا جديدة بشكل أساسٍ؛ قد تؤدي إلى تطوير التعاون الدولي على عكس سياسات القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها؟ هل يمكن اعتبار دول البريكس آلية جديدة للحوكمة العالمية، أم أنها ليست أكثر من ترتيب حكومي دولي مؤقت / قصير العمر؟

وعليه، ومن خلال التساؤلات السابقة، تبحث هذه الدراسة في تساؤل رئيسٍ يدور حول كيفية تفسير نظريات العلاقات الدولية الرئيسة (IRTs) لمجموعة البريكس. وهو ماهية طبيعة مجموعة البريكس في إطار تفسيرات نظريات العلاقات الدولية.

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية أساسية تقوم على افتراض أن مجموعة البريكس هي اتحاد تكاملي واعد ليس له حتى الآن طبيعة مؤسسية، أو تنظيمية رسمية، ومن ثم يُفهم -على أفضل وجه- على أنه منتدى مناقشة حكومي دولي، وليس منظمة دولية كاملة. ومع ذلك، يتمتع هذا التجمع بكل الفرص التي تمكنه ليصبح مؤسسة مؤثرة في الحكم العالمي يلعب وفقًا لقواعد مختلفة عن تلك المفروضة على النظام الدولي من قبل أقوى الدول الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الطبيعة الديناميكية والمتعددة الأبعاد لدول البريكس تتحدى باستمرار نظريات العلاقات الدولية IRT؛ من حيث قدرة هذه النظريات على شرح هذه الظاهرة، والتنبؤ بتطورها في المستقبل. لهذا السبب، من بين الكثير من النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، والتي تهتم بدراسة المؤسسات الدولية، فإن هذه الدراسة إنما ركزت على

اختيار عدد من النظريات التي تعد -من ناحية- الأكثر تأثيرًا ضمن نظريات العلاقات الدولية، -ومن ناحية أخرى- تمثل التفسيرات المفاهيمية الأكثر إثارة للاهتمام لمجموعة البريكس.

منهج الدراسة:

تركيز الدراسة على التفسيرات التي يقدمها عدد من نظريات العلاقات الدولية حول مجموعة البريكس، إنما يتطلب استخدام منهج المصلحة الوطنية، والذي يؤكد على أن الدولة في سلوكها الدولي تستند إلى الرشد والعقلانية، وهي في سبيلها لتحقيق مصالحها. وأن فكرة المصلحة الوطنية هي الموجه الدائم لسلوك، وسياسات الدول. كما أن الواقعية السياسية ترفض فكرة التزام الدول في علاقاتها بالقواعد الأخلاقية المعروفة، فهي تظل - دائماً - ملتزمة بتحقيق مصلحتها المتمثلة في بلوغ القوة بمنأى عن أي تزيد أخلاقي أو حماقة سياسية، وهذا ينطبق بصورة واضحة على الحالة، محل الدراسة والبحث، كما يساعد هذا المنهج في التعرف على مكنون القضية محل الدراسة وأساليب معالجتها. كما استعانت الدراسة بالمنهج المقارن، والذي يعد من أهم المناهج التي ساعدت في فهم تجمع البريكس؛ ذلك من خلال المقارنة بين إيجابيات وسلبيات النظريات التي فسرت تطور البريكس، مع التعرف على أوجه التشابه والاختلافات فيما بينها.

أهمية الدراسة:

يعد حقل العلاقات الدولية هو حقل معرفي معقد ومتفرع يركز على فهم طبيعة ديناميات القوى المؤثرة في السياسات الدولية، ومحاولة إيجاد تفسيرات لها؛ لذلك فإن عدداً كبير من الكتابات التي تناولت بالشرح والتحليل نظريات العلاقات الدولية عدداً من المواقف النظرية والنظم الفكرية المهيمنة على هذا الحقل المعرفي؛ حيث يشترك - جميعها - في أهمية النظرية في فهم العالم وتفسير العلاقات بين الدول، وأن كل النظريات تنبثق من نظم فكرية كثيرة الاختلاف، لكنها تسعى لإيجاد روابط منطقية بين التنظير والواقع.

هذا، ومع بزوغ تجمع البريكس على الساحة الدولية كأحد الاقتصاديات العالمية التي أثارت جدلاً كثيراً في مختلف أدبيات العلوم السياسية والاقتصادية، فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على ماهية ومستقبل هذا التجمع من خلال الاستناد لعدد من نظريات العلاقات الدولية التي يمكن من خلالها إيجاد تفسيرات وتحليلات علمية حول هذا التجمع، وهو ما تهتم به هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

من خلال إشكالية الدراسة، وتساؤلاتها، يمكن وضع أهدافها في عدد من النقاط المتمثلة في:

- تحديد الأطروحات التي تقدمها نظريات العلاقات الدولية الخاصة بمستقبل الدول المهيمنة.
- تحديد طبيعة مجموعة البريكس في إطار تفسيرات نظريات العلاقات الدولية.
- تحليل المؤشرات التي تجعلنا نعتقد بأن ثمة تحولاً حدث في مجموعة البريكس.
- تقييم مزايا وعيوب هذه النظريات، وتحديد إمكاناتها التجريبية، لدراسة، وتحليل، والتنبؤ، بإمكانات ظاهرة معقدة مثل مجموعة البريكس.

الدراسات السابقة:

يمكن التمييز بين عدة فئات من الدراسات التي تناولت موضوع مجموعة البريكس؛ حيث يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى عدد من الفئات: تشمل الفئة الأولى: دراسات تناولت تاريخ دول البريكس، بما في ذلك مصادرها، وتطورها مع مرور الوقت (Korshunov، ٢٠١٣؛ Lukyanov، ٢٠١١؛ Nadkarni & Noonan، ٢٠١٣؛ Simha، ٢٠١٣؛ Toloraya، ٢٠١١ and 2014؛ Wolfe، ٢٠٠٨، ابراهيم ٢٠٢١، القصير ٢٠١٤). حيث تم التركيز في هذه الدراسات على دوافع الدول المؤسسة عندما انضمت إلى المجموعة، وكان هذا النوع من الدراسات ظهر في المرحلة المبكرة من دراسة ظاهرة البريكس.

أما بالنسبة للفئة الثانية من الدراسات فقد ركزت على الإمكانات الاقتصادية لدول البريكس الفردية، وتأثيرها على العمليات الاقتصادية، والمالية العالمية، وتعاونهم مع بعضهم البعض في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والتمويل، وحماية البيئة، وما إلى ذلك. (Glinkin، ٢٠١٤؛ Leksyutina، ٢٠١٧؛ Nadkarni & Noonan، ٢٠١٣؛ Toloraya، ٢٠١٤؛ Toloraya & Chukov، ٢٠١٦؛ Toloraya، Yurtaev & Ajdrus، ٢٠١٦، ٢٠١٣). وهناك فئة ثالثة ركزت على آليات مجموعة البريكس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لضمان تنميتها الديناميكية، ومقارنة القوة الاقتصادية الإجمالية لمجموعة السبعة (G7) ومجموعة البريكس، وكذلك على دراسة "ارتباط القوى" بين هاتين المجموعتين غير الرسميتين (Korshunov, S.A. 2013 ، Kuzmin, V. 2013.؛ Okuneva, L.S. 2012؛ Panova, Viktoria. 2013، الحمداني ٢٠١٥).

وتوجد فئة اخرى تناولت تطور مجموعة البريكس كآلية خاصة للتعاون بين الدول، بما في ذلك قدرتها، وإمكاناتها على إحداث تغييرات في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية (Fulquet، ٢٠١٥؛ Glinkin، ٢٠١٤؛ Leksyutina، ٢٠١٦ and 2017؛ Okuneva، ٢٠١٢؛ Toloraya، ٢٠١١ and 2014؛ Toloraya & Chukov، ٢٠١٦؛ Toloraya، Yurtaev & Ajdrus، ٢٠١٦؛ BRICS: تكوينات جديدة للطاقة العالمية ،٢٠١٥، الإمام، ٢٠١٠). ومجموعة أخرى من الدراسات التي اهتمت بتنبؤ كون مجموعة البريكس نواة؛ لتكوين نظام عالمي اقتصادي، وسياسي بديل عن النظام العالمي القائم(De Coning et al.، ٢٠١٥؛ Fulquet، ٢٠١٥؛ Konyshev، Sergunin & Nocen، ٢٠١٧؛ Stuenkel، ٢٠١٤a and 2014b).

هذه الدراسات ـ جميعها ـ لم تضع الأسس النظرية التي يمكن عليها فهم طبيعة هذا التجمع، وهو ماتحاول هذه الدراسة الاستناد إليه للإجابة على التساؤل الأساس للدراسة، وهو ماهية طبيعة مجموعة البريكس في إطار تفسيرات نظريات العلاقات الدولية.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة، وباستخدام المنهج المحدد سلفاً، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة شملت النظريات الأربعة التي ركزت عليها الدراسة، وخاتمة واستنتاجات. جاء المحور الأول تناولاً نظرية انتقال القوة من خلال إطار نظري لها شمل المفهوم، والمؤشرات مع التطبيق. أما بالنسبة للمحور الثاني فتناولت فيه الدراسة نظرية التعايش السلمي كإحدى النظريات التي يمكن الاستناد إليها لفهم طبيعة التجمع؛ نظراً لإيمانها بفكره قبول التعددية المذهبية. ثم جاء المحور الثالث ليناقش نظرية الحالة كإحدى النظريات المفسرة للتجمع، التي تقدم تفسيرات مبنية على موقف، أو حالة محددة يواجهها التجمع. ثم جاء المحور الأخير من الدراسة؛ ليتناول تفسيرات نظرية الإقليمية الجديدة لطبيعة مجموعة البريكس، فالخاتمة، والاستنتاجات.

أولاً- نظرية انتقال القوة Power Transition Theory:

على الرغم من تعدد الكتابات التي تناولت بصورة أو بأخرى موضوع مستقبل الهيمنة العالمية في ظل الصعود الملحوظ لدور دول البريكس، فإن هذه الكتابات لم تُعنَ كثيرًا بوضع مسألة أثر عملية تحول القوة على مستقبل تلك الهيمنة في إطارها النظري؛ وهو الإطار الذي قد يلقي أضواء مفيدة على طبيعة التحديات المفروضة على القوة العظمى وهي تمارس هيمنتها. وفيما يأتي تتناول الدراسة هذه النظرية، ومدى قدرتها على تفسير صعود دول

البريكس، وإمكانياته على إحداث تغيرات في النظام الدولي الراهن. ذلك من خلال تناول الدراسة لمفهوم تحول القوة، ومؤشراتها مع التطبيق على ظاهرة البريكس.

١. مفهوم تحول القوة:

عندما طرح أورجانسكي Organiski نظرية انتقال القوة Power Transition Theory كان يحاول تحليل السياسة العالمية من خلال تقديم نظام هرمي للقوى، أو الدول؛ على ضوء نسب موارد القوة، وإمكانية نشوب الحرب. ومن ثم، فهو بذلك يصف نظاماً هرمياً تعرف من خلاله كل الدول وفقاً لتوزيع القوة النسبي؛ حيث يتفاوت توزيع القوى بين الوحدات، فتأتي في القمة مجموعة الدول المسيطرة التي تتركز فيها القوة Dominant Nations، وهي بذلك تعتلي قمة الهرم، ومن ثم فهي التي تتحكم في النسبة الأعظم من المصادر فيه، إلا أنها لا تعد القوة المهيمنة؛ ذلك لأنها لا تستطيع بمفردها أن تتحكم في سلوكيات الفواعل القوية الأخرى، إلا أنها تحافظ على مكانتها كقوة مسيطرة عبر ضمان رجحان القوة لصالحها في مواجهة القوة المنافسة المحتملة، وكذا قدرتها على إدارة السياسات العالمية؛ وفق القواعد التي تساعد على ضمان ربح حلفائها (Abdollohian 2000).

هذا، وتأتي في الشريحة التالية من هرم القوة، تلك الدول التي يطلق عليها "القوى العظمي" Great Powers وهي تلك الدول الكبرى التي ليست بنفس درجة القوة التي تجعلها لتهيمن على السياسات العالمية، إلا أنها لديها من المقدرات التي تجعلها منافساً محتملاً للقوة المسيطرة. هذه المجموعة من الدول العظمى ترضى -بصورة عامة – بالبقاء في مركزها طالما هناك تحالف معها، ومع القوة المسيطرة أو المهيمنة. غير أنه ـ في أحيان كثيرة ـ لا ترضى عدداً من الدول ذات القوة العظمى هذه من البقاء في نفس شريحتها التالية للقوة المهيمنة، ومن ثم تسعى وتحاول لإحداث تغيير في وضعها الدولي الراهن (Kai, J. (2017). وعليه، يكون مفهوم القوة العظمى، وغير الراضية -طبقاً لوصف أورجانسكي- هي مجموعة الدول التي نمت إلى أقصى قوتها بعد أن ترسخ النظام الدولي الحالي تماماً، ولم تكن لها – من ثم- حصة أو نصيب في إنشاء هذا النظام الدولي الراهن، والذي تم بالفعل توزيع منافعه. زد على ذلك، القوة المسيطرة ومؤيدوها عموماً غير راغبين في منح الدول القادمة الجديدة أكثر من جزء زهيد من المزايا التي تستمدها من الوضع الراهن، ومن ثم هؤلاء القادمون الجدد إنما يسعون إلى تأسيس مكانة جديدة لهم على الساحة الدولية، هذه الدول يلاحظ أن قوتها تتنامى بسرعة، ويكون من المتوقع لها الاستمرار في النمو؛ الأمر الذي يمنحها سبباً للاعتقاد بأنه باستطاعتها منافسة ـ والتفوق في بعض الأحيان- على الأمة المسيطرة من حيث القوة،

كما أن من سمات هذه الفئة من الدول العظمى لا يقبلون بوضع المهمشين على الساحة الدولية خاصـةً إذا كـان سـعيهم نحـو الهيمنـة والسيطرة سيسـهم فـي مـنحهم منـافع، وامتيـازات أكبـر (Organski,, 1981).

هذا، ويأتي في المرحلة الثالثة الأدنى من هرم القوة الدولية؛ هذه المجموعـة من الـدول التي يطلق عليها "القوى المتوسطة" Middle Powers، وهي تعد دولاً قويـة نسبياً فـي أقـاليم جغرافية محددة، ولكنها لا تمتلك القدرة على تحدي الأمة المسيطرة أو بنية النظـام الـدولي فـي مجملـة. ويـأتي فـي قاعـدة هـرم القـوة هـذه المجموعـة مـن الـدول التـي يطلـق عليهـا "القـوى الصـغيرة"، والمستعمرات.

مما سبق يتضح أن، مفهوم ""تحول القوة"" يشير إلـى "فقدان دولـة مهيمنـة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسـارع". ومـن ثـم، يسـعى هـذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة. فمن أجل حدوث تحول للقوة، يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التـي تمتلكهـا الدولـة المهيمنـة، أو علـى الأقل تعادلهـا، ومـن ثـم علـى الدولـة الصـاعدة العمـل علـى تضـييق الفجـوة بـين مقـدراتها القوميـة، ومقـدرات الدولـة المهيمنة (سلامة، ٢٠١٣).

وفكرة تحول القوة تشير إلـى اللحظـة؛ حيـث تفقد الدولـة القائدة موقعهـا المتفـوق لمتحـدٍّ آخر. وهذا الدور المعكوس يحدث من خـلال التغيـرات فـي المقدرات القوميـة لكـلا الطـرفين. وعنـدما يكـون الأمـر مصـحوبًا بعـدم رضـا شـديد عـن الوضـع الـدولي القـائم بالنسـبة للدولـة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب.

ويقول Organski إن احتمالات الصراع بين دولتين تزداد حينما يبدأ ميزان المقدرات بينهما في التغير؛ حيث يصبح لإحدى الدولتين ميزة نسبية علـى الدولـة الأخـرى، وتكـون تلـك الدولة ذات الميزة غير راضية عن النظام الدولي القائم".

٢. مؤشرات نظرية تحول القوة:

أ. المؤشرات التقليدية:

بالنسبة للمؤشرات التقليدية فقد حصرها ""ديفيد سنجر" و"ستوارت بريمر" و"جون ستوكي" فـي سـتة مؤشـرات متمثلـة فـي: عـدد السـكان الكلـي، عـدد سـكان الحضـر، الأفـراد العـاملين بـالقوات المسـلحة، مقـدار الإنفـاق العسـكري، صـناعات الحديـد والصـلب، ومعـدل اسـتهلاك الطاقـة. وقـام Charles Doran بتتبـع صـعود وهبـوط المقـدرات القوميـة للـدول.

وتمثلت مؤشرات القوة عند Doran في: صناعات الحديد والصلب، حجم القوات المسلحة، عدد السكان الكلي، إنتاج الفحم (أو ما يعادله من النفط)، المستوى الحضري.

ب. المؤشرات غير التقليدية:

هي تلك المؤشرات المتمثلة في: القوة الناعمة، وما تشير إليه من :القدرة على الحصول على ما يرغبه الشخص من خلال اجتذاب الآخرين أكثر من استخدام العنف ضدهم، أو إكراههم، وهي تنبع من الجاذبية التي تحظى بها ثقافة الدولة، وأفكارها السياسية، وسياساتها (محسن أبو الوفا، ٢٠١٩). ويعتقد Joseph Nye أن أهداف السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها بشكل كلي باستخدام القوة العسكرية وحدها، وإنما كذلك عن طريق عناصر القوة الناعمة الجاذبة لثقافة، وأفكار، ومؤسسات الدولة. ومن خلال الجمع بين مؤشرات القوة الصلبة، والناعمة يصبح الأمر أكثر جلاءً؛ لأن ذلك سيعكس قوة الدولة النسبية بشكل أكثر دقة.

٣. تطبيق نظرية تحول القوة على مجموعة البريكس:

نظرية تحول القوة (PTT)، التي اقترحها أولاً A.F.K. Organski (١٩٥٨)، تعد النهج النظري الأكثر شعبية لدراسة ظاهرة البريكس بين العلماء الغربيين. يعتمد PTT (الذي يتم تطويره في إطار نموذج IRT الواقعي الجديد) على عدد من الافتراضات التي من بينها: أن التغييرات في توازن القوى في السياسة العالمية تحدث بشكل منهجي، وأن النزاعات، والحروب عادة ما تكون نتيجة التأثير المتزايد للدول المتنافسة مع القوى المهيمنة. في هذا الصدد، تنقسم جميع الدول إلى مجموعتين: تلك التي تدعم الوضع الراهن، و"المراجعين" وهي مجموعة الدول الصاعدة وغير الراضية عن الوضع الراهن. تتمتع الدول القوية والمؤثرة، مثل الولايات المتحدة، بمزايا النظام العالمي القائم، وتندرج في فئة الوضع الراهن، بينما تعد الدول غير الراضية عن مكانتها ودورها في نظام العلاقات الدولية من المراجعين. ووفقًا لـ PTT، فإن الأخير يفضل تغييرات جذرية في النظام الدولي الحالي. وبهذا المعنى، فإن روسيا والصين هما المرشحان الأساسيان للقوى التنقيحية، بينما ينظر مؤيدو PTT إلى البرازيل والهند وجنوب إفريقيا على أنها دول ذات طموحات تنقيحية "معتدلة" (معظمها ذات طابع إقليمي، على الرغم من أن البرازيل والهند لديهما بعض تطلعات عالمية مثل نيتهم أن يصبحوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي).

وفيما يأتي تتناول الدراسة تطبيق المؤشرات التقليدية، وغير التقليدية لنظرية تحول القوة على تجمع البريكس.

أ. مؤشرات تحول القوة العسكرية بالنسبة لروسيا والصين:

بالنسبة لروسيا، فقد نجحت في تحديث قوتها العسكرية، ومضاعفة إنفاقها العسكري من خلال العائدات النفطية الضخمة خلال الفترة من ٢٠٠٦: ٢٠١٣؛ الأمر الذي وضع الجيش الروسي في المرتبة الثانية عالمياً ضمن أقوى ١٣٨ جيشاً في العالم بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية (Stockholm international Peace، ٢٠٢٠). هذا، ومن المتوقع زيادة الإنفاق العسكري لروسيا في ظل استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، وفي مارس ٢٠٢١ أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلاح تقريراً حول صادرات السلاح لعام ٢٠٢٠، والذي أكد فيه على نمو صادرات السلاح الأمريكي، والفرنسي، والألماني مقابل تراجع صادرات السلاح الروسي-الصيني، إلا أن التقرير يتوقع ازدهار السلاح لعام ٢٠٢٢ خاصةً في أعقاب المساعدات العسكرية التي تقدر بمليارات الدولارات التي قدمتها أوروبا لكييف، فالحرب الروسية الأوكرانية؛ أبرزت حتمية زيادة الإنفاق العسكري، والذي يتناسب طردياً مع نمو سوق السلاح.

أما بالنسبة للصين، فقد تم الكشف عن الميزانية الدفاعية للصين خاصةً في ظل تصاعد التهديدات الخارجية؛ لقمعها، واحتوائها؛ حيث سترتفع خلال العام ٢٠٢٣ بنسبة ٧.٢%؛ وذلك بهدف دعم وتطوير قدراتها العسكرية؛ ليصل بذلك إجمالي الإنفاق العسكري إلى ٢٢٥ مليار دولار، وذلك وفقاً لمسودة تقرير الميزانية الصادر عن الاجتماع السنوي للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني؛ لتصبح بذلك تلك الزيادة هي الأسرع في تاريخ الصين من العام ٢٠١٩ في ظل تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. مؤشرات تحول القوة الاقتصادية لروسيا، والصين:

إن التطور الاقتصادي الذي شهدته روسيا في عهد بوتين مثل: نقطة ارتكاز لاستقلال القرار السياسي، والذي ظهر بوضوح في استراتيجية الأمن القومي الروسي، وفي أسلوب روسيا في التعامل مع التحديات التي واجهتها على الساحة الدولية. فقد بلغ الإنتاج المحلي لروسيا في عام ٢٠٢٠ حوالي ١.٦٧ % تريليون دولار محتلة بذلك المركز الثاني من ضمن أقوى الاقتصاديات العالمية (Statistical Review of World Energy, 2020.)، كما تحتل المركز الثالث في إنتاج النفط بنسبة تقدر ١٢.١% من الإنتاج العالمي؛ فضلاً عن كونها ثاني

الدول المنتجة للغاز الطبيعي بنسبة ١٧%. هذا، وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب على روسيا في أعقاب حربها مع أوكرانيا، فيظل الاقتصاد الروسي قادراً على العودة مجدداً، ولاتزال إحدى القوى الكبرى على الساحة الدولية.

أما بالنسبة للاقتصاد الصيني، فقد سجل نمواً بأعلى من المتوقع في الربع الأول من العام ٢٠٢٣ بلغ ٤.٥% على أساس سنوي بدعم من تحرك صانعي السياسات لتعزيز النمو بعد إلغاء القيود الصارمة لمكافحة كوفيد ١٩ في يناير من العام ٢٠٢٣؛ حيث قفزت مبيعات التجزئة في أول شهرين من العام بنسبة ٣.٥% مقارنة بالعام ٢٠٢٢ بما يشكل تحولاً عن انخفاض بنسبة ١.٨% على أساس سنوي سجلته في يناير ٢٠٢٣، هذا سيقود إلى الانتعاش الاقتصادي في وقت يضعف فيه تراجع الطلب العالمي على صادرات الصين. كما زاد الاستثمار في البنية التحتية في أول العام ٢٠٢٣ بنسبة ٩% على أساس سنوي مدفوعاً بإنفاق حكومي يهدف لدعم الاقتصاد (المكتب الوطني الصيني للأحصاء، ٢٠٢٣).

وفي المقابل، وعند الحديث عن الاقتصاد الأمريكي في الفترة الراهنة، فهو يعد الأقوى في العالم من خلال قدرته على الابتكار، والبحث العلمي المستمر. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لها في العام ٢٠٢٢ تريليون دولار أمريكي (البنك الدولي ٢٠٢٠)، كما تحتل المركز الأول عالمياً من حيث الدول المنتجة للنفط، وللغاز الطبيعي بنسبة ١٧.٩%، ٢٣% على التوالي خلال ٢٠١٩.

وعليه، ووفقًا لـ PTT، فإن روسيا الحالية هي دولة تحريفية نموذجية تخلق الكثير من المشاكل للولايات المتحدة وحلفائها. خاصةً ماتمثله من تهديدات للدول الصديقة للولايات المتحدة، مثل: أوكرانيا، وجورجيا، وبولندا، ودول البلطيق، وفنلندا، والسويد. كما تتفاقم المشكلة بسبب تعاون روسيا مع "الدول المارقة"، مثل: سوريا، وإيران، وكوريا الشمالية (Carafano,, 2015).

في حين يُنظر إلى القوى التنقيحية – روسيا، والصين- على أنها مصدر لزعزعة استقرار النظام الدولي، وترتبط أنشطتها تلقائيًا بعواقب سلبية، فإن سلوك الدول المهيمنة أو المسيطرة (الوضع الراهن) يعد إيجابيًا؛ لأنها تؤدي وظائف وقائية داخل النظام أعلاه. ومن المفارقات، من وجهة النظر هذه، أن الحالات، مثل التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو (١٩٩٩) الذي أدى إلى الانهيار النهائي ليوغوسلافيا، ونشر نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا، وتوسع الناتو باتجاه الشرق، والرعاية الغربية لسلسلة من "الثورات الملونة" في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، والتنمر على إيران، والمساعدة العسكرية الأمريكية لتايوان، والعرض المنتظم للبحرية الأمريكية لمبدأ الملاحة الحرة في

بحر الصين الجنوبي، وما إلى ذلك، لا يمكن وصفها أعمالًا تعديلية، ولا تشكل تهديدًا إلى روسيا، أو جمهورية الصين الشعبية، أو أي شخص آخر.

وعليه، يختلف مؤيدو خدمة الضغط والتحدث؛ عن طريق تقييمهم لمصادر ودوافع السلوك التنقيحي، يعتقد الخبراء الأكثر اعتدالًا أن مصادر مثل هذا السلوك تكمن في فشل روسيا، وجمهورية الصين الشعبية؛ في بناء الديمقراطية، واقتصاد السوق محليًا؛ مما يمنعهم من الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي، ونظام الحكم العالمي (Granholm, 2014). وعلى الخلاف من ذلك؛ فهناك وجهة نظر أكثر راديكالية هي أنه نظرًا للخصائص التاريخية / الحضارية؛ لروسيا والصين، فإنهما غير قادرين بشكل أساسٍ على الاندماج مع الغرب (Carafano, 2015).

ج. مؤشرات تحول القوة بالنسبة للبرازيل، والهند، وجنوب افريقيا:

بالنسبة لشرح السياسات التنقيحية "المعتدلة" في البرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا بوصفها قوى متوسطة أولاً وقبل كل شيء من خلال طموحاتهم للعب دور "الهيمنة الإقليمية" في أمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، وأفريقيا، على التوالي. ومع ذلك، على عكس البرازيل، وجنوب إفريقيا اللتين ليس لهما صراعات "ساخنة" مع جيرانهما، ويستخدمان بشكل أساسٍ؛ ترسانة القوة الناعمة لتحقيق مواقع مهيمنة في مناطق نفوذهم، تواجه الهند تحديات أمنية أكثر خطورة بما في ذلك النزاعات الإقليمية مع الصين، وباكستان - وأحيانًا - مواجهة عسكرية مع الأخيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات دول البريكس الفردية يتم تقييمها بشكل مختلف. فعدد من أنصار PTT يرى أن البريكس أداة تسمح لبعض أعضائها بتأمين وضعهم كقوة عظمى، وموازنة الغرب على المستويين الإقليمي، والعالمي. ومع ذلك، فإن مجموعة أخرى من أتباع PTT ترى أن الموقف الدولي لدول البريكس بشكل مختلف: بينما يُنظر إلى البرازيل والصين، والهند على أنها قوى صاعدة، يُنظر إلى روسيا، وجنوب أفريقيا على أنهما قوتان متراجعتان؛ بسبب مشاكلهما الاقتصادية. غير أنه للرد على التحديات التي تطرحها الصين وروسيا، فمجموعة من مؤيدي سياسة الضغط، والتحدث قد اقترحوا أنواعًا مختلفة من سياسة الاحتواء، ومع ذلك لا يرى جميع منظري PTT دول البريكس كقوى مراجعة. يرى بعضهم أنه حتى سياسة بوتين في أوكرانيا يمكن اعتبارها استراتيجية للوضع الراهن؛ تهدف إلى تأمين نفوذ روسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وموازنة توسع الناتو باتجاه الشرق (Charap, 2014). هؤلاء المحللون يعتقدون أن نفس دوافع (الوضع الراهن) تدفع سلوك

بكين، وموسكو على المستوى العالمي. على سبيل المثال، فإن بكين، وموسكو متشككان تمامًا بشأن إصلاح الأمم المتحدة مفضلين الحفاظ على هيكلها وسلطاتها. أما بالنسبة لباقي دول تجمع البريكس (البرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا)، على العكس من ذلك، يعربون عن اهتمامهم بإصلاح الأمم المتحدة على أمل أن يتم رفع مكانتهم في مجلس الأمن بشكل خاص، وفي منظومة الأمم المتحدة بشكل عام.

تعتقد المجموعة المؤيدة لسلوكيات دول البريكس المفسرة للوضع الراهن من منظري PTT أن الكثير من المشاكل مع دول البريكس تنبع من حقيقة أنها لم يتم دمجها على قدم المساواة في نظام الأمن الدولي الذي ظهر في حقبة ما بعد الحرب الباردة. بمعنى أن، الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وأوروبا قد تجاوزت و بعض "الخطوط الحمراء" التي وضعتها روسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. فعلى سبيل المثال، كان النزاع المسلح في جورجيا في أغسطس / آب ٢٠٠٨؛ تجسيدًا واضحًا لهذه السياسة الغربية[i]. كما تعد الحرب الروسية الأوكرانية، التي بدأت في عام ٢٠١٤ بأزمة، وما زالت مستمرة حتى الآن، مثالاً آخر. عندما أعلنت سلطات كييف التي وصلت إلى السلطة بعد الإطاحة بنظام "يانوكوفيتش" علانية عزمها على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، أعادت موسكو دمج شبه جزيرة القرم في روسيا، ودعمت المتمردين الموالين لروسيا في دونباس (الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا).

من وجهة نظر هذه المجموعة، يتم تحديد سياسة روسيا ليس فقط من خلال مصالحها الجيوسياسية، ولكن - أيضًا- من خلال مصالحها الجغرافية، والاقتصادية، على وجه الخصوص، هناك منافسة مستمرة بين مشروعين للتكامل – الروسي، والاتحاد الأوروبي - في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي: الاتحاد الاقتصادي الروسي بقيادة موسكو، وبرنامج الشراكة الشرقية الذي يديره الاتحاد الأوروبي (Collins,, 2015). يعتقد مؤيدو وجهة النظر هذه أنه من الأفضل التعاون بدلاً من مواجهة روسيا. تم اقتراح النهج نفسه فيما يتعلق ببلدان

[i] تعد الحرب الروسية الجورجية التي اندلعت في أغسطس ٢٠٠٨ أحد الأدلة على بدء سعي روسيا للسيطرة، واستعادة نفوذها السابق سواء إقليميا أو عالمياً؛ حيث إن تلك الحرب مثلت لموسكو فرصة كبيرة لتحقيق نصالحها عبر استعادة نفوذها في جورجيا من جهة، وإيصال رسالة للغرب، وللدول السوفيتية السابقة التي تحاول الخروج من دائرة النفوذ السوفيتي بأنها قادرة على حماية مصالحها ونفوذها، ولا يمكن الاستهانة بقوتها، وقدرتها العسكرية، والتعامل معها كدولة كبرى لها دور فاعل ومؤثر.
لمزيد من التفاصيل حول الحرب الروسية- الجورجية ٢٠٠٨، أنظر: عودة،جهاد (٢٠١٧)، الحرب الروسية- الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣١، العدد ١.

البـريكس الأخـرى بمـا فـي ذلـك، علـى سـبيل المثـال، مبـادرة "الحـزام والطريـق" أو مبـادرة "طريق الحرير الجديد" الصينية.

د. القوة الناعمة في سياسات دول البريكس كمؤشر غير تقليدي في مفهوم تحول القوة:

فـي إطـار المبـادئ الخاصـة بـالمنظور الليبرالـي، والتـي تسـاعد علـى فهـم العلاقـات الدوليـة والمتمثلة في:

- إمكانيـة تقليص حـدة النزاعـات بـين الـدول عـن طريـق اتبـاع منطـق جديـد، وهـو منطـق التعاون والتقارب بين الدول، ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن، وتقليص حدة التهديدات.
- نشر القيم الديمقراطية، وتقليص الوازع العسكري؛ لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادراً ما تدخل فيما بينها، وغالباً ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.
- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر، وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي؛ حيث إن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب، وكل الفاعلين في النظام الدولي ومن ثم الوصول إلى العولمة.

من منطلق هذه المباديء والافتراضات التي يؤمن بها منظرو البعد النيو ليبرالي التي تعـود فـي تاريخهـا إلـى جـون سـتيوارت ميـل (John Stuart Mill)، مـازيني جـوزيبي (Giuseppe Mazzini)، و ودرو ويلسـون(Woodrow Wilson) وجـون ماينـار كينـزو(John Maynard Keynes)، كـذلك إلـى تصـورات إيمانويـل كـانط (Immanuel Kant) فـي القرن (١٨م)، فـإن منظـري IR النيوليبراليون يعتقدون أنـه يمكـن تفسـير ظـاهرة البريكس بشكل أفضل من خلال مفهوم القوة الناعمة، ويشددون على أنه على النقيض من حقبة الحرب الباردة، عندما فضلت الكثير من الدول الاعتماد على القوة (العسكرية) الصلبة، أصبحت أدوات القوة الناعمة في الوقت الحاضر أكثر فاعلية.

يلاحظ الليبراليون الجدد أن استراتيجية القوة الناعمة جذابة لدول البريكس لعدد من الأسباب: أولاً، يمكن أن يساعدهم في التغلب على صورتهم السلبية في الساحة الدولية، الصورة التي نتجت عن مشاركتهم المنهجية في سلسلة من النزاعات الدولية (روسيا مقابل جورجيا، وأوكرانيا؛ الصين مقابل جيرانها في بحر الصين الجنوبي؛ الهند مقابل باكستان، جنوب أفريقيا مقابل أنغولا، وناميبيا). ثانيًا، يمكن أن تكون ترسانة القوة الناعمة مفيدة ـ أيضًا ـ

في تنويع أساليب دول البريكس؛ للتوسع الجيوسياسي، والجيواقتصادي، وجعل هذه الأساليب أكثر فعالية.

وتجدر الإشارة إلى بعض التفاصيل المحددة في تفسير دول البريكس لمفهوم القوة الناعمة. أولاً وقبل كل شيء، تفسر دول البريكس القوة الناعمة بشكل مختلف عن معناها الأولي الذي قدمه جوزيف ناي، الذي عرّف القوة الناعمة بأنها قوة الجذب. لكن في الواقع، غالبًا ما تهيمن على سياسات القوة الناعمة لدول البريكس (خاصة الروسية، والصينية) مصالح براجماتية بدلاً من أن تكون جذابة لدول أخرى. لهذا السبب، لا تأخذ استراتيجيات القوة الناعمة هذه دائمًا في الاعتبار تفضيلات الشركاء الدوليين. فمن وجهة نظر ناي، هذا غالبًا ما يكون غير مقبول لشركاء دول البريكس، وقد يثير رد فعل عدائي لمبادرات القوة الناعمة الخاصة بهم (Nye,2015).

هذا، وتعددت الدراسات التي رأت أن قراءة دول البريكس لمفهوم القوة الناعمة أوسع بكثير من قراءة "ناي". ففي الوقت الذي يعتقد فيه "ناي" أن القوة الناعمة لأي بلد تعتمد بشكل أساسٍ على ثلاثة موارد: ثقافتها، وقيمها السياسية، وسياساتها الخارجية التي ينبغي أن تكون جذابةً للشركاء الأجانب، إلا أن منظري البريكس يؤمنون بضرورة تضمين إشكالية القوة الناعمة في كل شيء لا يمكن أن يُنسب إلى الأجندة الأمنية (العسكرية). بمعنى أن،ـ بالنسبة لدول البريكس ـ مفهوم القوة الناعمة مرادف لمفهوم الأمن الناعم (غير العسكري) الذي لا يشمل فقط المكونات الدبلوماسية، والاجتماعية، والثقافية ـ وفقًا لناي- ولكن أيضًا عناصر أخرى، مثل: القوة الاقتصادية و/أو المالية، في المقابل، هذا الاعتقاد يعد غير مقبول بالنسبة لـ "ناي" الذي كان يعتقد أن الأدوات الاقتصادية، والمالية؛ يمكن أن تكون أدوات للإكراه، والدفع بدلاً من الجذب.

أضف إلى ذلك، بالنسبة لمنظري بريكس، فإن القوة الناعمة هي مفهوم شامل يغطي مفاهيم أخرى وثيقة الصلة: الدبلوماسية العامة، ودبلوماسية الشعوب، والبعد الإنساني للسياسة، ودبلوماسية المنظمات غير الحكومية. هذا، ومن بين أدوات القوة الناعمة، تعد الأدوات الاقتصادية، والمالية، والتعاون الثقافي، والشتات الإثني، والمؤسسات التعليمية، والدينية من الأساليب المفضلة لدول البريكس. وفي هذا الإطار، أنشأت دول البريكس هيئات خاصة لتنفيذ القوة الناعمة: معاهد كونفوشيوس الصينية، وRossotrudnichestvo الروسية (وكالة للتعاون مع المواطنين في الخارج)، و"العالم الروسي"، ومؤسسات جورتشاكوف وأندريه بيرفوزفاني من بين مؤسسات أخرى.

وتجدر الاشارة في هذا المقام إلى أنه في بلدان مجموعة البريكس، تكون لحكومات الدول دور كبير في التحكم في سياسة القوة الناعمة وتوجيهها؛ الأمر الذي يجعلها أقل مرونة وفعالية؛ حيث يرى "ناي" (Nye,2013)، أن كلاً من روسيا والصين قد ارتكبتا خطأً بالتقليل من أهمية معاهدات ومبادرات المجتمع المدني، بينما، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، المصادر الرئيسة للقوة الناعمة هي الجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والسينما وثقافة البوب بدلاً من الحكومة الأمريكية. وعليه، يمكن القول -وفقًا لناي- يجب على الدولة مضاعفة تأثير، أنشطة المجتمع المدني بدلاً من الحد منها.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تصوير استراتيجيات القوة الناعمة لدول البريكس على أنها فاشلة تمامًا، فإلى جانب بعض أوجه القصور، تتمتع هذه الاستراتيجيات ببعض الإنجازات، والمزايا التنافسية. فعلى الرغم من وقوع دول البريكس في قارات مختلفة مع انتهاجها لأنظمة سياسية متباينة ومستويات تنموية مختلفة، وتاريخ وتقاليد ثقافية مختلفة أيضاً، إلا أنها تمكنت من إثبات الطبيعة الشاملة لشكلها التعاوني بنجاح. بمعنى أنها نجحت في أن تُظهر أن البلدان المختلفة قادرة على التغلب على الصراعات، والاختلافات القديمة، والتجارب التاريخية السلبية، والمفاهيم الخاطئة المتبادلة، والتعاون بنجاح بطريقة تعود بالنفع على جميع الأطراف. كما أن ما تتمتع به الهند، والصين، وروسيا بتاريخ طويل، وثقافات فريدة؛ أثرت بشكل كبير الثقافة العالمية، ولا تزال جذابة للغاية للدول الأخرى.

أضف إلى ذلك، وعلى عكس الغرب، أثبتت دول البريكس خلال العشرين عامًا الماضية نجاحها في مجال التنمية الاجتماعية، والاقتصادية. في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، انخفضت حصة الدول الغربية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٧٨.٧٪ إلى ٥٦.٨٪، بينما ارتفعت حصة الاقتصادات الناشئة من ١٩.٠٪ إلى ٣٩.٢٪ (UN Databases. 2020).

إجمالاً، يمكن القول بأن دول البريكس تستخدم القوة الناعمة بطريقتها الخاصة، في محاولة لتجنب تقليد التجربة الغربية، وتجاوز تفسير "ناي" -الذي يمكن وصفه بالضيق- لمفهوم القوة الناعمة. أن صانعي السياسات والخبراء / الأوساط الأكاديمية في هذه الدول لم يطوروا حتى الآن مصطلحات واضحة فيما يتعلق بالقوة الناعمة، وهذا يؤثر سلباً على كل من الفهم النظري لهذه الأداة السياسية، وفعاليتها. في الوقت نفسه، تتمتع دول البريكس بإمكانيات هائلة للقوة الناعمة التي يمكن أن تعزز مواقعها الدولية إذا تم استخدامها بشكل صحيح. هذا ما أظهرته دول البريكس في الاستخدام الناجح لترسانة القوة الناعمة من خلال: التوسع الاقتصادي، والمالي، والثقافي للصين في جنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. مبادرة "الحزام والطريق" في بكين ؛ مشاريع التكامل الروسية الناجحة إلى حد ما

فـي فضـاء مـا بعد الاتحـاد السـوفيتي (الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسـي، منظمـة معاهدة الأمـن الجماعي).

هذا، ومن منطلق ما سبق، يمكن القول بأنه على الرغم من وجود عدد من المزايا التـي تطرحها نظرية انتقال القوة، فإن بها الكثير من أوجه القصور. كانت هذه النظريـة أكثر قابليـة للتطبيق في فترة الحرب الباردة، عندما كانت قوتـان عظميـان مهتمتين بالحفـاظ علـى الوضـع الراهن؛ بسبب خطر التدمير المتبـادل فـي حالـة نشـوب حـرب نوويـة. لا يـزال نظـام العلاقات الدولية الحالي، بما في ذلك هيكله، في مرحلتـه التكوينيـة، وفـي هذا السياق، يمكن لـPTT أن توضـح القليـل عن سـلوك دول البـريكس. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن PTT لا تأخـذ فـي الاعتبـار وجود نوع ثالث من الدول - الإصلاحية التي لا تتفق تمامًا مع نظام العلاقات الدوليـة الحـالي، ولكنها تفضل عدم تغيير "قواعد اللعبـة" بشكل جذري. بدلاً من ذلك، يحـاولون تكييف هذه القواعد مع التغييرات الديناميكية في النظام العالمي لجعلها أكثر إنصافًا وراحة لجميع أعضاء المجتمـع الـدولي. فـي كثيـر مـن الأحيـان، لا تتصـرف هذه الـدول كمـراجعين، ولكنهـا تفضـل الوضـع الـراهن مـن خـلال المطالبـة بضـرورة مراعـاة "قواعـد اللعبـة" والمعـايير القانونيـة الدولية. على سبيل المثـال، تعـارض دول البـريكس بشدة أي محـاولات لمراجعـة ميثـاق الأمـم المتحـدة فيمـا يتعلـق باسـتخدام القوة العسـكرية ومبـادئ حرمـة سيادة الدولـة وعـدم التـدخل فـي الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة (على عكس العقيدة الغربية "للتدخل الإنساني").

في الوقت نفسـه، فـإن دول البـريكس -بصـورة عامـة- غيـر راضـية عن النظـام الحـالي لموضوعات النظام الدولي؛ حيث تهيمن مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة للغاية، وتحاول فرض قواعدها على بقية دول العـالم. وعليـه، تسـعى دول مجموعـة البـريكس؛ لإحـداث تغييـر في النظام العالمي الحالي، ولكن بطريقة تطورية، وليست جذرية (ثورية)؛ الأمر الذي يجعلنـا ننظر إليها على أنها قوى إصلاحية، وليست تعديلية (Sergunin,2015). تسعى دول البريكس ـ أيضًا- إلى ترسيخ صـورة عن نفسـها ليس كمفسـدين، أو مـراجعين، ولكـن كمصـلحين لنظـام العلاقات الدولية غير العادل القائم. فعلى سبيل المثـال، عملـت جاهدة دول مجموعـة البـريكس على إنشاء عدد من المؤسسات المالية البديلة [ii] التي من شأنها أن تساعد في منع حـدوث أزمـة مالية، واقتصـادية عالمية جديدة.

[ii] أسست دول مجموعة البريكس عدداً من المؤسسات المالية كما في: المصرف الإنمائي برأس مال ١٠٠ مليار دولار، مقره شنغهاي، وصندوق احتياطي للطوارىء، وبنك التنمية الوطني الذي تم إنشاؤه عام ٢٠١٤ كهدف اساسٍ من أهداف المجموعة في إطار انتقاداتها، ومحاولاتها؛ لإصلاح صندوق النقد الدولي.

كما تظهر وثائق البريكس الأخيرة، يتولى هذا المنتدى ـ أيضًا ـ المسؤولية في مجالات أخرى من السياسة العالمية ـ البيئة ، ومكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ ، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والجرائم الإلكترونية، وإصلاح المنظمات الدولية الرائدة، بما في ذلك الأمم المتحدة (BRICS. 2020). بشكل عام، تُظهر دول البريكس استعدادها؛ لبناء نموذج أكثر كفاءة للنظام العالمي، وتحاول القيام بذلك بطريقة غير تصادمية.

يتضح من خلال ماسبق، إذا أراد مؤيدو PTT أن تتناسب هذه النظرية بشكل أفضل مع الحقائق الحالية، والاحتفاظ بقوتها التفسيرية، فإنهم بحاجة إلى مراجعة تصنيف الدول التي يستخدمونها وتكميلها بنوع جديد ("إصلاحي") من السلطات.

ثانياً: نظرية التعايش السلمي Peaceful Coexistence Theory:

كان لاختلاف الدول، وأنظمتها، وديناتها، وتباين المصالح فيما بينها، ومن ثم نشوب الحروب والصراعات أكبر الأثر في حرص المجتمع الدولي إلى الدعوة دائماً لتحقيق التعايش السلمي. وقد كان القانون الدولي منذ نشأته، وهو مهتم بتحقيق التعايش السلمي؛ الأمر الذي دفع الدول إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة، ومنحها صلاحيات واسعة لمجلس الأمن؛ من أجل تحقيق هدف السلام، والتعايش السلمي بين دول العالم.

فمصطلح التعايش السلمي الذي يستخدم في عصرنا الحالي قد بدأ انتشاره في اطار الصراع بين الكتلتين الشرقية، والغربية؛ الأمر الذي دفع بحالة من النقاش بين رجال السياسة والقانون إلى الدعوة السوفيتية إلى صياغة، واعتماد مبدأ التعايش السلمي، والذي يعني اتباع سياسة ما تؤمن بفكرة تعددية المذابة الأيديولوجية، مع إمكانية التفاهم بين المعسكرين، وتقبل وتحقيق السلام بين مختلف الأديان، مع الحث على إيجاد لغة حوار وتفاهم بين مختلف الأمم. والأمر في ذلك يعود إلى "خروتشوف" في الإتيان بهذا المفهوم بعد وفاة "ستالين" (الموسوعة السياسية، ١٩٧٤). هذا، وقد أكد Hazard على أن التعايش السلمي لدى الماركسيين لايعني شيئاً غير حفظ السلام بين نظامين متعارضين (John N. , 1961).

تاريخيًا، كان مفهوم التعايش السلمي ولا يزال أحد الخصائص المميزة للسياسات الخارجية لروسيا، والهند، والصين على الرغم من أن موسكو ونيودلهي لم تستخدمه في مفرداتهما الرسمية منذ نهاية الحرب الباردة. تم تطويره ـ في أشكال مختلفة ـ من قبل ممثلي النيوليبرالية، والعولمة، والواقعية الجديدة.

سيطر هذا المفهوم على تفكير السياسة الخارجية السوفييتية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ بما في ذلك "البيريسترويكا" لميخائيل جورباتشوف. ومع ذلك، اتضح أنه مع نهاية الحرب الباردة، لم يعد المفهوم مثيرًا للاهتمام للطبقة السياسية الروسية جزئيًا؛ بسبب

دلالاته الماركسية اللينينيةن وأيضًا لأن موسكو في التسعينيات كانت تهدف إلى دمج روسيا في الاقتصاد، والسياسة الرأسمالية العالمية، بدلاً من التعايش معها، وهكذا اختفى المفهوم نفسه من الوثائق العقائدية الروسية.

أما بالنسبة للصين، فهي على عكس روسيا، لم تتخل عن مفهوم التعايش السلمي ورفعته إلى مرتبة مبدأ العلاقات الدولية الأساس بعد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام ١٩٩٩. ووفقًا لبكين، يشمل هذا المفهوم افتراضات مثل احترام السيادة الوطنية، وسلامة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومساواة الدول في العلاقات الدولية، والدور القيادي للأمم المتحدة في السياسة العالمية؛ بسبب طبيعتها العالمية، فقد اقترحت الصين التعايش السلمي كمفهوم بديل لـ "التدخل الجديد" الأمريكي.

في الهند، تم تحويل مفهوم التعايش السلمي من نسخته الأولية (Pancha Chila، أو "المبادئ الخمسة")[iii] إلى مفهوم Vasudhaiva Kutumbakam ("العالم بأسره كعائلة واحدة") الذي رفض فكرة الهيمنة ذاتها (Gupta, 2015).

من الناحية الرسمية، توقفت الوثائق العقائدية للسياسة الخارجية البرازيلية عن ذكر مفهوم التعايش السلمي في الستينيات. لكن السياسات الدولية الحقيقية للدولة كانت تتماشى مع هذا المبدأ. وشمل ذلك إقامة روابط تعاونية ثنائية مع الدول الأخرى بغض النظر عن أنظمتها السياسية، والاقتصادية، واحترام السيادة الوطنية، وتطوير التعاون متعدد الأطراف (Abdenur,2015).

في جنوب أفريقيا، تم الاعتراف رسميًا بمبدأ التعايش السلمي في شكل مفهوم "أوبونتو"[iv] Ubuntu في الكتاب الأبيض لعام ٢٠١١ حول السياسة الخارجية. تم تعريف هذا المفهوم على أنه "احترام جميع الدول، والأمم، والثقافات"، بينما استند فهم الأمن القومي إلى الاعتراف بأولوية الأمن الإنساني (Mandrup, 2015).

يمكن تفسير اهتمام دول البريكس المتجدد بمفهوم التعايش السلمي من خلال عدة ظواهر موضوعية: بدأت هذه الدول في التعبير عن استيائها من النموذج الحالي للعلاقات مع

[iii] "بانش شيلا" هو مبدأ بوذي قديم أبرم ليضبط ويحكم علاقات الهند مع الصين الحمراء خاصةً في أعقاب التوقيع على اتفاقية ١٩٥٤، وهو يستند على خمسة مباديء أخلاقية كبيرة لتوجيه حياة الشعوب، وضمان السلامة الإقليمية لكل بلد، وقد ارتكزت هذه المباديء على: عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، المساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

[iv] أوبونتو تعني "أنا أكون لأنك تكون" أو أنا موجود لأنك موجود، أي أنني لا أستطيع أن أكون إنساناً إلا من خلال أشخاص أخرين. تتناول هذه الفلسفة جوهر الانسان؛ بمعنى عندما نسأل عما يجعلنا أكثر إنسانية، فإن الإجابة يتكون بتقدير ال"أنا" في بحثها عن المعنى من لقاء الآخرين في علاقة ترابط بناءة.

الغرب الذي اعتبرته غير قابل للتطبيق، وغير مقبول. على سبيل المثال، واجهت روسيا فشل الكثير من الأفكار والنماذج، مثل: مفهوم "الأمن الشامل" (ميخائيل جورباتشوف)، وروسيا بوصفها "الشريك الأصغر" للغرب (بوريس يلتسين) و"الشراكة الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة (اثناء الرئاسات الأولية لفلاديمير بوتين، وإدارة دميتري ميدفيديف). لم يكن الغرب يحترم المصالح الإقليمية، والعالمية لدول البريكس. وانتقدهم بشدة بسبب "الاستبداد" ونقص الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان. مثل هذه السياسات الغربية لم تجبر دول البريكس فحسب، بل أجبرت ـ أيضًا ـ الدول الأخرى ـ التي لم ترغب في قبول إملاء "المليار الذهبي" ـ على إدراك أن نماذج التنمية الاجتماعية المختلفة / البديلة هي الأفضل. ولهذا السبب، فإنهم يعتقدون أن مفهوم التعايش السلمي يمكن أن يكون مفيدًا في بناء العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التعايش السلمي حاليًا له معنى مختلف مقارنة بعصر الحرب الباردة؛ لأن المواجهة العدائية بين النظامين الاجتماعي، والسياسي – الرأسمالية، والاشتراكية ـ قد انتهت، وعليه، فإن دول البريكس لا تهدف إلى هزيمة النظام الرأسمالي العالمي، كما كان الحال مع الدول الاشتراكية في الماضي، إنما يريدون فقط؛ الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأنظمة الحوكمة العالمية على قدم المساواة. ومن الناحية الجيوسياسية، فقدت روسيا مكانتها كقوة عظمى، ولا يمكنها التنافس مع أقطاب قوة أخرى كما كانت في السابق، بينما تحاول دول البريكس الأخرى تجنب المواجهة العالمية مع الولايات المتحدة تمامًا.

من خلال ماسبق، يمكن تلخيص التفسير المحدث لمفهوم التعايش السلمي من قبل دول البريكس على النحو الآتي:

يمكن للبلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية السياسية المختلفة أن تتعايش بسلام؛ هيمنة دولة واحدة، أو عدة دول على السياسة العالمية أمر غير مقبول؛ يجب إعطاء الأفضلية لأدوات القوة الناعمة، بينما يجب استخدام القوة العسكرية فقط كملاذ أخير -على المستوى الاستثنائي؛ على الرغم من الاختلافات الكثير مع الغرب، فإن دول البريكس لديها أجندة تعاونية واسعة مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وحلف شمال الأطلسي وغيرها من المؤسسات التي يقودها الغرب، والتي تشمل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من التسلح، ونزع السلاح، منع النزاعات وحلها، مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة العابرة للحدود، حماية البيئة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية مدنية، والفضاء الخارجي والبحوث العالمية للمحيطات، والتعاون الإنساني والثقافي.

مـن هـذا المنطلـق، ووفقـاً لنقـاط القصـور التـي لـم تسـتطع هاتـان النظريتـان -السـابق ذكرهما- أن تشملهما بالتحليل تجاه سلوك مجموعة البريكس، تتناول الدراسة في الجزء الآتـي نظريات تغطي هذا القصور، وهي متمثلة في نظريات الحالة ونظرية الإقليمية العالمية.

ثالثاً: نظرية الحالة Status Theories:

مثلما تستخدم نظريات الحالة النفسية [٧] في العلوم الاجتماعية، فهي - أيضاً- تستخدم في IRT. ويتم استخدامها بشكل خاص لشرح تلك الحالات التي تبدو فيها سياسات دول البريكس عاطفية، وغير عقلانية، ولا يمكن التنبؤ بها. فمثل هذه السياسات لا تتناسب مع النظريات المبنية على مبادئ العقلانية، بما في ذلك PTT، والتعايش السلمي، ومفاهيم القوة الناعمة. حيث تتناول نظريات الحالة الدوافع السياسية المتعلقة باحترام الذات، والسمعة، والشرف، والكرامة، والشهرة، والتعاطف، والفئات العاطفية، والنفسية الأخرى التي تقدم عنصرًا من عدم القدرة على التنبؤ في السلوك السياسي للقادة، والفئات الاجتماعية، والدول.

هذا، وقد نُشرت الأعمال الأولى عن العلاقة بين النزاعات الدولية، وتضارب وضع الدولة، وضعف التحصيل في أواخر الستينيات، وأوائل السبعينيات (Midlarsky,1969). حدثت عودة نظريات المكانة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما بدأ ممثلو النماذج النظرية المختلفة في الاهتمام بالعوامل العاطفية غير العقلانية في السياسة العالمية.

في الوقت الذي ركزت فيه مدارس مثل: الواقعية الجديدة، والنيوليبرالية بشكل أساس على مشاكل البقاء، والجدوى الاقتصادية، معتبرة أن وضع الدولة مشتق من قوتها العسكرية والاقتصادية، إلا أنه بالنسبة للمدارس ما بعد الوضعية، في البداية، لم يكن الوضع - أيضًا- فئة تحليلية مهمة. على سبيل المثال، اعتقد البنائيون الاجتماعيون أن الهوية والمعايير كانت القوى الدافعة للسياسة بدلاً من اعتبارات المكانة (Onuf,2013). ومع ذلك، كان المفكرون النقديون الذين ينتمون إلى نموذج العلاقات الدولية ما بعد الوضعي هم الذين بدأوا في إيلاء اهتمام جاد للجوانب النفسية لسلوك السياسة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالسلوك الدولي لدول البريكس، فبالنسبة لروسيا، فقد أثيرت القضايا المتعلقة بالوضع لأول مرة فيما يتعلق بالمناقشات حول "عودة روسيا للظهور"، وجهودها لإعادة وضعها كقوة عظمى (Kanet, 2010). كان هذا التحول في سياسات موسكو مرتبطًا بقرار الرئيس "فلاديمير بوتين" بالدفاع بحزم أكبر عن المصالح الوطنية لروسيا. حيث عد

[٧] نظرية الحالة النفسية هي فكرة مبنية على الحقائق تصف ظاهرة من ظواهر السلوك البشري، وتستند إلى فرضية مدعمة بالأدلة، ولها عنصران أساسيان: الأول، أن تصف السوك، والثاني، أن تتنبأ بالسلوكيات المستقبلية.

الرئيس الروسي انهيار الاتحاد السوفيتي "أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين"، لقد إن وضع روسيا بإمكاناتها النووية، ومقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمنا لها مكانًا بين أكثر الدول نفوذاً، فقد تم تخفيضها من خلال تدابير أخرى إلى وضع دولة هامشية. في هذا الصدد، قام بعض الخبراء الغربيين بتقييم حالة النخب الروسية على أنها "حالة ذعر" (Smith,2014).

تغذى الاهتمام بنظريات المكانة من خلال المناقشات حول طبيعة النزاعات بين روسيا وجورجيا (٢٠٠٨) وأوكرانيا (٢٠١٤). حيث يرى البنائيون وما بعد البنائيين هذه الصراعات على أنها مظاهر لخوف روسيا من فقدان مكانتها في نهاية الصراع كقوة عظمى. علاوة على ذلك، قد يكون هذا الدافع أكثر أهمية من المخاوف المتعلقة بالأمن، أو الرفاه الاقتصادي. في حين تؤكد بعض الدراسات أبعد من ذلك، مدعية أن السياسة الخارجية الروسية الموجهة نحو الوضع لها جذور تاريخية عميقة، لأن موسكو سعت لعدة قرون لإثبات مكانتها كقوة عظمى في أوروبا (Neumann,2007).

أما بالنسبة للصين، التي لم تكن تتمتع في السابق بوضع القوة العظمى، كان الوضع مختلفًا إلى حد ما؛ إذ أدى نموها الاقتصادي السريع في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى وضع لم يعد يعمل فيه النموذج القديم لعلاقاتها السياسية، والاقتصادية مع الغرب. ففي البداية، سعت الصين إلى تحقيق مكانة القوة العظمى من خلال التكيف مع الأعراف الرأسمالية، لكنها لم تقبل أبدًا على قدم المساواة في المجتمع الغربي. ثم اتخذت بكين موقفًا أكثر تنافسية، لكن ليس بطريقة المواجهة، فقد تمكنت من تغيير صورتها بشكل إيجابي في عيون الغرب؛ حيث استندت الصورة الجديدة إلى فرضية أن الصين دولة لا تسعى للهيمنة، ولكنها تتوقع موقفًا محترمًا من شركائها الدوليين يتوافق مع وضعها الجديد.

أما بالنسبة للهند والبرازيل فتسعى كلٌّ منهما -أيضًا- إلى الحصول على وضع القوة العظمى، بالاعتماد على أراضيها الشاسعة، وعدد سكانها الضخم، والإمكانات الاقتصادية، والعسكرية، والسلطة الدولية. غالبًا ما يكون سلوكهم الدولي موجهًا نحو الوضع، ويهدف إلى زيادة الاحترام من الدول الأخرى. على سبيل المثال، بيان الرئيس البرازيلي السابق "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا"؛ بشأن استضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠١٦ يجسد هذا المسار الذي يسعى وراء المكانة: وفقًا له، فإن اختيار البرازيل كمضيف للألعاب رفع مكانتها من الدرجة الثانية إلى دولة من الدرجة الأولى (Larson,2010). وجنوب أفريقيا ليس لديها الطموح، لتصبح قوة عظمى، لكنها تسعى بالتأكيد إلى لعب دور قيادي في "القارة السمراء" على المستوى الإقليمي.

هذا، وفيما يتعلق باستراتيجيات البحث عن المركز، قد تحاول الدول التي تسعى إلى تحسين وضعها الدولي أن تنتقل إلى مجموعة دول ذات مكانة أعلى (استراتيجية التنقل)، أو التنافس مع المجموعة المهيمنة (استراتيجية المنافسة)، أو تحقيق التفوق في مجال مختلف(استراتيجية الإبداع) (Larson,2010). يعتمد اختيار نوع وتفضيل إستراتيجية على أخرى، على انفتاح التسلسل الهرمي للوضع، بالإضافة إلى قيم طالب الحالة، والسلطات القائمة. فعلى سبيل المثال، منذ نهاية الحرب الباردة، شرعت دول البريكس في إصلاحات ديمقراطية ليبرالية لدخول المؤسسات الاقتصادية، والسياسية في الغرب، مثل: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس أوروبا، ومجموعة السبع. في الوقت نفسه، دفعت الطبيعة المغلقة لمنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية، أو الاتحاد الأوروبي، أو الناتو؛ الصين وروسيا إلى الانتقال إلى استراتيجية المنافسة (Larson,2010). على طريق الإستراتيجية الإبداعية، تحاول روسيا الاعتماد على أفكار المحافظين الجدد حول الجماعية، والروحانية، والأرثوذكسية في مقابل الفردية، والمادية، والأخلاق الليبرالية في الغرب (Laruelle,2008). يتم إظهار الإبداع - أيضًا- من قبل القادة الكاريزماتيين على مستوى الدبلوماسية "الكبرى". على سبيل المثال، بسبب هذه الصفات، تمكن الرئيس "فلاديمير بوتين" من تحقيق الاعتراف الدولي بخطته في سبتمبر ٢٠١٥؛ لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، ومن ثم تجنب التدخل العسكري الأمريكي في هذا البلد. هذا، وعلى الجانب الآخر، كان يُنظر إلى مفهوم "طريق الحرير الجديد" لزعيم كاريزمي آخر "شي جين بينغ" على أنه مشروع تكامل اقتصادي أوروآسيوي يمكن أن يعود بالفائدة على جميع المشاركين فيه.

مما سبق، يتضح أنه وعلى الرغم من جاذبيتها، فلا تزال نظرية الحالة تترك عددًا من الأسئلة المهمة دون إجابة، والتي تجعلها تمثل نظرية قصور تحتاج إلى مزيد من الدعم حتى تتمكن من عرض تحليل وتفسير أكثر دقة لمجموعة البريكس.

رابعاً: نظرية "الإقليمية العالمية" Theory of Global Regionalism:

تعد دول البريكس فريدة من نوعها، لأنها لا تمثل منطقة جغرافية نموذجية تتكون من مجموعة من الدول القريبة جغرافيًا من بعضها البعض، وتشكل مجتمعًا تاريخيًا، واقتصاديًا وسياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا واحدًا (أو على الأقل تسعى إلى إنشاء مثل هذا المجتمع). ووفقًا لنظرية "الإقليمية الجديدة" (شتا، ٢٠٠٣، عبد العزيز، ٢٠١٣، فرحات، ٢٠٠١). تنتمي مجموعة البريكس إلى فئة ما يسمى بـ "المناطق العالمية" التي تستند إلى مبادئ وظيفية كتعدد الهويات، وتعدد الجهات الفاعلة، وتعدد الأهداف المشتركة أكثر من فكرة التقارب الجغرافي. هذه المناطق لها طبيعة شاملة: فهي تتخلل بسهولة مستويات مختلفة – محلية، وإقليمية،

وعالمية؛ لإيجاد نوع مختلف تمامًا من السياسة العالمية. بالإضافة إلى نموذج البريكس، تشمل هذه المناطق العالمية، على سبيل المثال: الاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وميركادو كومين ديل سور، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والمنطقة القطبية الشمالية.

يعتقد مؤيدو نظرية الإقليمية العالمية أنه خلال وجودها، تمكنت دول البريكس من تشكيل أجندة مشتركة عبر الوطنية شملت مجالات: النظام المالي العالمي، العلاقات الصناعية، والتجارية، وأمن الطاقة، ومجال تغير المناخ، وحماية البيئة، مجال المشاريع البحثية؛ الإرهاب السيبراني، وتنسيق أنشطة هذه الدول في المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة.

هذا، ودعماً لهذه الأجندة العالمية، أنشأت دول البريكس عددًا من المؤسساتها المالية الخاصة -بنك التنمية الجديد- برأسمال ١٠٠ مليار دولار، وترتيب احتياطي طارئ (١٠٠ مليار دولار أيضًا). وفي عام ٢٠١٣، أطلقت الصين مبادرة طريق الحرير الجديد (أو الحزام والطريق) (عبد العزيز، ٢٠٢٠). ففي إطار هذه المبادرة، كانت تهدف الصين إلى تطوير ممر للنقل البري عبر أراضي أوراسيا، ثم تم استكماله بالطرق البحرية من شرق آسيا إلى أوروبا، سواء الجنوبية (عبر قناة السويس) والشمالية (طريق البحر الشمالي)، وأمريكا حيث يقع أحد أعضاء البريكس (البرازيل).

في الوقت نفسه، لاحظ منتقدو نظرية الإقليمية العالمية أنه في إطار البريكس، لم تظهر أجندة موحدة حقًا بعد. مع استثناءات نادرة، فإن معظم العلاقات التعاونية داخل دول البريكس ثنائية، وليست متعددة الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، هناك اختلافات عدة بين أعضاء هذه المجموعة الدولية، على وجه الخصوص، هناك خلافات خطيرة بين الهند والصين، بما في ذلك النزاعات الإقليمية بينهما، والتي تؤدي بانتظام إلى مواجهة عسكرية سياسية مباشرة. وعليه، يعتقد معارضو هذه النظرية أنه من السابق لأوانه الحديث عن مجموعة البريكس كمجتمع كامل يمكن مقارنته مع كيانات التكامل الأخرى. لهذا السبب، فإن دول البريكس ليست قادرة بعد وعلى لعب دور مؤثر حقًا سواء في السياسة العالمية، أو الاقتصاد العالمي.

خاتمة، واستنتاجات

هذا، وبعد عرض الدراسة لتفسيرات عدد من نظريات العلاقات الدولية: نظرية انتقال القوة، نظرية التعايش السلمي، نظرية الحالة، ونظرية الإقليمية العالمية، لتجمع البريكس، يمكن استنتاج عدد من الملاحظات الآتية:

أولاً ـ بالنسبة لنظرية انتقال القوة: فإنها تتمتع بعدد من المزايا التحليلية المفسرة لصعود مجموعة البريكس، من أكبر أوجه القصور التي تواجهها هو قابليتها للتطبيق بصورة أكبر على ظروف مرحلة الحرب الباردة؛ حيث الحفاظ على الوضع الراهن، والتخوف من نشوب حرب نووية. غير أن النظام الدولي الراهن يختلف تماماً؛ لأنه في مرحلة ميلاد جديد يعيق نظرية انتقال القوة في تفسير سلوك دول البريكس.

- على مؤيدي نظرية انتقال القوة مراجعة تصنيف الدول التي يستخدمونها لتصنيف الدول، وعليهم وضع نوع آخر، وهو الدول الإصلاحية كما جاءت في الدراسة.
- مفهوم القوة الناعمة كما وضعها "جوزيف ناي" تختلف تماماً عن التي تستخدمها مجموعة البريكس؛ فالمجموعة تلتزم بنهج ذرائعي وعملي؛ لاستخدام القوة الناعمة الموجهة؛ لتعزيز وحماية المصالح الوطنية بدلاً من مراعاة تفضيلات الشركاء الدوليين.

ثانياً ـ نظرية التعايش السلمي: لا يمكن لهذا المفهوم أن يقدم تفسيراً شاملاً لدول البريكس، وأنشطتها الدولية. إنه يلقي الضوء جزئيًا على دوافع الدول "الخمسة"، وسمات معينة على الساحة الدولية. لكنها لا تستطيع تقديم تفسير كامل لسبب اتحاد هذه الدول في مجموعة، والأهداف الاستراتيجية طويلة المدى التي تسعى وراءها. كما أنه لا يمكن أن يشرح أين تقع قيود سياسة التعايش السلمي، وبعدها تكون دول البريكس على استعداد للجوء إلى القوة، والعوامل التي تدفعها إلى اتخاذ مثل هذه الخطوات المحفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان.

- بشكل عام، تعاني جميع النظريات والمفاهيم التي تمت مناقشتها أعلاه من عيب واحد مهم: الاستناد إلى مبادئ العقلانية؛ أي تصور دول البريكس على أنها جهات فاعلة عقلانية بحتة تسعى إلى تعظيم فوائدها، وبناء أنشطتها بطريقة عملية. ولكن هذه النظريات "نظرية انتقال القوة، ونظرية التعايش السلمي"؛ فهم غير قادرين على تفسير الإجراءات العاطفية، وغير المتوقعة، وغير المنطقية التي تتخذها هذه الدول، والتي لا تفيدها فحسب، بل إنها تضر- أحيانًا- بمصالحها الوطنية.

- نظرية الحالة، تفتقر هذه النظرية القدرة على الإجابة على عدد من التساؤلات المتعلقة بمؤشرات الحالة (التي من المفترض أن تساعد في قياس التصنيف الدولي للدولة). من المهم ـ أيضًا ـ توضيح السؤال حول متى تصبح الحالة أكثر أهمية من المصالح المادية. وفيما يتعلق بالمحتوى، فإن السؤال عن الأدوات –السلمية، أو القسرية- التي تستخدمها الدولة لتغيير وضعها هو أمر ذو أهمية كبيرة. أما بالنسبة للجوانب الداخلية لاستراتيجيات البحث عن المكانة، فمن الضروري دراسة المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه المؤسسات السياسية المحلية على نمو، أو تقليل الشعور؛ بتضارب الوضع/ ضعف التحصيل في المجتمع. فكل هذه التساؤلات لم تستطع نظرية الحالة الإجابة عليها.
- نظرية الإقليمية العالمية، لم تستطع هذه النظرية تحليل طبيعة صعود تجمع البريكس على الساحة الدولية، نظراً لغياب أجندة موحدة لهم. فالتعاونات داخل تجمع البريكس تعد تعاونات ثنائية أكثر من كونها متعددة الأطراف.
- يمكن القول بأن مختلف نظريات العلاقات الدولية التي تناولتها هذه الدراسة أسهمت في تقديم تفسيرات مختلفة للبريكس، والدوافع لسلوك الدول الأعضاء، والدور الذي تلعبه هذه المجموعة في السياسة العالمية، والاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر. ولكن هذه النظريات لم تستطع تقديم تفسير كامل/ شامل لمجموعة البريكس؛ الأمر الذي يدفع نحو القول بأن هذه النظريات ـ جميعها ـ قدمت عدداً من التفسيرات المكملة لبعضها البعض دون استبعاد أي منها على أساس نهج متعدد التخصصات، يشكلون الأساس لدراسة ظاهرة سياسية اقتصادية معقدة مثل البريكس.
- تميل أحدث نظريات العلاقات الدولية (مدارس ما بعد الوضعية) إلى الحفاظ على ذلك، جنبًا إلى جنب مع السعي وراء المصالح المادية، والبراجماتية البحتة.
- تطبق الدول الأعضاء في البريكس في سياساتها الخاصة بالسعي وراء المكانة طرقًا مختلفة ـ من استراتيجيات التنقل، والمنافسة- إلى أنواع مختلفة من السياسات. كان لاستراتيجيات السياسة الخارجية هذه بعض التأثير، باستثناء روسيا التي تضررت سمعتها الدولية؛ بسبب الأزمة الأوكرانية.
- تمكنت معظم دول البريكس من تكوين صورة عن نفسها كدول بناءة، ومسالمة تفضل التعاون على المواجهة، وتحترم القواعد الدولية، وشركاءها الدوليين. حتى بالنسبة لروسيا، أثبتت المشاركة في دول البريكس أنها مفيدة جدًا من وجهة نظر نظرية الحالة؛ نظرًا لأن دول البريكس لم تدعم العقوبات الغربية ضد موسكو، فقد تمكنت روسيا ليس

فقط من تجنب العزلة الدولية الكاملة، ولكن ـ أيضًاـ التأثير بشكل فعال على التطورات الدولية، على الصعيدين الإقليمي، والعالمي.

- تمكنت دول البريكس من تشكيل صورتها كنموذج بديل للنظام العالمي على أساس مبادئ وقواعد التعاون بين الدول التي تستبعد الأنواع التمييزية، والتسلسل الهرمي للعلاقات.
- من السابق لأوانه القول: إن نوعًا جديدًا من العلاقات الدولية، أو المؤسسات الدولية قد تم إنشاؤه في إطار البريكس، ولكن، بلا شك، تراكمت بعض التجارب الإيجابية من خلال هذه الرابطة.
- يعتقد عدد من النظريات الحديثة أنه، إلى جانب السعي وراء المصالح المادية، والبراجماتية البحتة، تستخدم دول البريكس بنشاط هذه الرابطة التكاملية؛ لتعزيز مواقعها في الساحة العالمية، ورفع مكانتها الدولية.
- أن هذا التجمع لديه بعض الآفاق الجيدة للمستقبل، لهذا السبب، ستبقى ذات أهمية كبيرة لنظريات العلاقات الدولية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

البنك الدولي ٢٠٢٠.

المكتب الوطني الصيني للإحصاء، ٢٠٢٣.

الموسوعة السياسية، (١٩٧٤) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ص ١٠٨.

سلامة علي، جمال. (٢٠١٣). " تحليل العلاقات الدولية: دراسة في الصراع الدولي " دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص ص ١٢٠-١٢٤.

شتا، أحمد عبد الونيس، (٢٠٠٣) رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، محمد السيد سليم، رجاء ابراهيم سليم (محرران)، الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد العزيز، غزلان محمود (٢٠١٣)، مفهوم الأمن الجماعي في تنظيمات الإقليمية الجديدة: دراسة لحالتي الآسيا، السارك، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد العزيز، غزلان محمود، (يونيو ٢٠٢٠) طريق الحرير وتداعياته على الشراكة الصينية الخليجية، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

فرحات، محمد فايز ، (٢٠٠١)، الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها: دراسة حالتي الآبك وتجمع المحيط الهندي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محسن أبو الوفا، هبة الله. (خريف ٢٠١٩). " العلاقات الإيرانية الروسية في ضوء نظرية تحول القوة "، المجلد ٢٠، العدد الرابع، ص ص ٢٧٤- ٢٩٩. متاح على الرابط الآتي https://jsst.journals.ekb.eg/article_83749

المراجع باللغة الأجنبية:

BRICS. 2020. “Priorities of the Russian BRICS Chairmanship in 2020.” Available at;

https://eng.brics-russia2020.ru/russia_in_brics/20191226/1469/Priorities-for-the-RussianFederations-presidency-of-BRICS.html, (Accessed on February 1, 2023)

Carafano, James Jay, ed. 2015. U.S. Comprehensive Strategy Toward Russia. Washington DC: The Heritage Foundation. Available at; https://www.heritage.org/europe/report/us-comprehensive-strategy-toward-russia, (Accessed, 27-05-2023).

Charap, Samuel and Jeremy Shapiro. 2014. A New European Security Order: The Ukraine Crisis and the Missing Post-Cold War Bargain. Paris: FRS. Available at;

https://www.frstrategie.org/en/publications/notes/new-european-security-order-ukraine-crisis-and-missing-post-cold-war-bargain-2014, (Accessed, 22-05-2023).

Collins, James F. 2015. "Daunting Challenges and Glimmers of Hope in Ukraine." Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace. Available at: http://carnegieendowment.org/2015/11/20/daunt-ingchallengesandglimmersofhopeinukraine/im6s. [Accessed on May 12, 2023]

Granholm, Niklas, Malminen, Johannes and Gudrun Persson, eds. 2014. A Rude Awakening: Ramifications of Russian Aggression Towards Ukraine. Stockholm: FOI. Available at; https://www.academia.edu/8821995/A_Rude_Awakening_Ramifications_of_Russian_Aggression_Towards_Ukraine, (Accessed, 22-05-2023).

Gupta, S. and S. Chatterjee. 2015. "Indian Foreign Policy and Coexistence: Continuity and Change." In Cedric de Coning, Thomas Mandrup and Liselotte Odgaard, eds. The BRICS and Coexistence: An Alternative Vision of World Order. Abingdon: Routledge Taylor & Francis Group: 100–124. Available at; https://www.researchgate.net/publication/281344787_The_BRICS_and_Coexistence_An_Alternative_Vision_of_World_Order, (Accessed on February 15, 2023).

Organski, A. F. K., & Kugler, J. (1981). The war ledger. University of Chicago Press, https://press.uchicago.edu/ucp/books/book/chicago/W/bo5955354.html , (Accessed, 27-01-2023).

Onuf, Nicholas. 2013. Making Sense, Making Worlds: Constructivism in Social Theory and International Relations. Abingdon: Routledge.

Available at; https://www.routledge.com/Making-Sense-Making-Worlds-Constructivism-in-Social-Theory-and-International/Onuf/p/book/9780415624176, (Accessed on June 15, 2023).

John N. Hazard, Codifying Peaceful Coexistence, A J I L, 1961, vol. 55, No. 1, p. 111 – 112. Available at; https://www.jstor.org/stable/2196402, (Accessed on February 1, 2023).

Kai, J. (2017). Rising China in a Changing World: Power Transitions and Global Leadership. .15 Singapore: Palgrave Macmillan. Available at; https://www.amazon.com/Rising-China-Changing-World-Transitions/dp/9811008264, (Accessed, 25-01-2023).

Kanet, Roger E. 2010. Russian Foreign Policy in the 21st Century. London and New York: Palgrave Macmillan. Available at; https://link.springer.com/book/10.1057/9780230293168, (Accessed on June 15, 2023).

Kûhn, Ulrich. 2015. "Understanding Russia." Russian Analytical Digest. (162): 5–8. Available at; https://www.researchgate.net/publication/328580410_Understanding_Russia, (Accessed on June 15, 2023).

Larson, Deborah Welch and Alexei Shevchenko. 2010." Status Seekers: Chinese and Russian Responses to U.S. Primacy." International Security. 34 (4): 63–95. Available at; https://www.jstor.org/stable/40784562, (Accessed on June 22, 2023).

Laruelle, Marlene. 2008. Russian Eurasianism, An Ideology of Empire. Baltimore: John Hopkins University Press. Available at; https://www.academia.edu/34356552/Russian_Eurasianism_An_Ideology_of_Empire_Washington_D_C_Woodrow_Wilson_Press_Johns_H

opkins_University_Press_2008_paperback_2011, (Accessed on June 22, 2023).

Midlarsky, M. 1969. Status Inconsistency and the Onset of International Warfare. Evanston: Northwestern University. Available at; https://www.jstor.org/stable/20096851, (Accessed on February 15, 2023).

Neumann, Iver. 2007. "Russia as a Great Power." Journal of International Relations Development. 11 (2): 128–151. Available at; https://link.springer.com/article/10.1057/jird.2008.7, (Accessed on June 25, 2023).

Nye, Joseph. 2013. "What China and Russia Don't Get About Soft Power." Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/04/29/what_china_and_russia_don_t_get_about_soft_power [Accessed on February 12, 2023].

Sergunin, Alexander and Leonid Karabeshkin. 2015. "Understanding Russia's Soft Power Strategy." Politics. 35 (3–4): 347–363. Available at; https://www.researchgate.net/publication/282940973_Understanding_Russia's_Soft_Power_Strategy, (Accessed on April 20, 2023).

Smith, Hanna. 2014. "Russia as a Great Power: Status Inconsistency and the Two Chechen Wars." Communist and Post-Communist Studies. (47): 355–363. Available at; https://www.jstor.org/stable/48610408, (Accessed on June 25, 2023).

Statistical Review of World Energy, 2020. Available at; https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf, (Accessed, 27-05-2023).

Stockholm international Peace, April 2020, Available at; https://www.sipri.org/media/newsletter/2020-april, (Accessed, 27-05-2023).

Tammen, R. L., Abdollohian, M., Alsharabati, C., Efird, B., Kugler, J., Lemke, D., … Organski, A. F. K. .28 (2000). Power Transitions: Strategies for the 21st Century. Washington: CQ Press. Available at; https://www.amazon.com/Power-Transitions-Strategies-21st-Century/dp/1889119431, (Accessed, 25-01-2023).

UN Databases. 2020. Availableat; http://www.un.org/zh/databases, (Accessed on April 20, 2023).

Wallace, M. 1973. "Alliance Polarization, Cross-Cutting and International War, 1815– 1964: A Measurement Procedure and Some Preliminary Evidence." Journal of Conflict Resolution. 17 (4): 575–604, Available at; https://www.jstor.org/stable/173549, (Accessed on February 15, 2023).